صناعة السياحة في الجزائر بين المؤهلات والسياسات: رؤية استكشافية وإحصائية

بوبكر بداش(*)
أستاذ محاضر، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس ـ الجزائر.

(*) البريد الإلكتروني: badachebob@yahoo.fr.

مقدمة

تمتلك الجزائر وتتمتع بمؤهلات سياحية مهمة ترتكز أساساً على التنوع الكبير في عوامل الجذب الطبيعية، من شريط ساحلي يمتد على مسافة ١٦٠٠ كلم يزخر بالعديد من الشواطئ والمناظر الخلابة والغابات والسهول والهضاب والجبال، من دون أن ننسى الصحراء الممتدة على مساحة تزيد على مليوني كلم٢، والتي تم تصنيفها من بين الأجمل في العالم.

وبالنظر إلى كلّ هذه المقوّمات الطبيعية، وإلى التنوّع فيها، وبالنظر أيضاً إلى المقوّمات التاريخية، فإن الجزائر تعتبر من الدول القليلة التي تمتلك المادة الخام لأي صنف من أصناف السياحة: الساحلية، الجبلية، الصحراوية، الاستكشافية، الغابية، الحموية... إلخ، وقد قامت السلطات العمومية، استغلالاً لذلك، بتبنّي مجموعة من الاستثمارات التي دعمت من خلالها هذا القطاع، فأصبحت له عدة هياكل قاعدية، أهمها مجموعة الفنادق، ومجموعة المحطات الحموية، بالإضافة إلى تهيئة الشواطئ والعديد من المناطق الترفيهية. وقد صاحب ذلك كله إرادة قوية للترويج للسياحة في الجزائر، خاصة في الأسواق الدولية، بعد استتباب الأمن والاستقرار، الأمر الذي أدى إلى تزايد مستمر لعدد السياح الأجانب، خاصة في السنوات الأخيرة، حيث قارب هذا العدد حدود المليون سائح.

لكن تبقى الجهود المبذولة متأخرة بالنظر إلى المؤهلات والمقوّمات الطبيعية والتاريخية التي تملكها الجزائر، حيث إن المتابع لسياسات الاستثمار وللواقع السياحي، يلمس عدة نقائص ومشكلات يعانيها هذا القطاع، تبدأ من ثقافة المجتمع السياحية، وتنتهي عند المفهوم العميق للسياحة كصناعة واستراتيجيا بإمكانها أن تساهم بفعالية في تحقيق التنمية المستدامة إذا توفرت إرادة ورغبة سياسية قوية.

وسنقوم من خلال هذا المقال بتسليط الضوء على العديد من المشكلات التي يعانيها قطاع السياحة، وعلى رأسها غياب الخدمات السياحية، ويظهر ذلك من خلال ضعف قدرة الدولة على استيعاب العدد المتزايد للسياح، وهو ما تم تسجيله من خلال المتاحات الفندقية التي تميّزت بقلة عددها، وعدم تنوعها، وعدم تماشيها مع مختلف المستويات الدخلية، أضف إلى ذلك ضعف مساهمة القطاع في دعم الناتج الداخلي الخام، وضعف إيراداته، خاصة من العملة الصعبة.

وعليه، وانطلاقاً مما سبق تبلورت إشكالية البحث في التساؤل التالي:

ما مدى فعالية السياسات المتّبعة من طرف السلطات العمومية لتطوير الصناعة السياحية في الجزائر؟

وسيتم تسليط الضوء على مجموعة من المحاور التي ستساعدنا على الإجابة عن هذه الإشكالية، التي تمثلت بما يلي:

- عرض واستكشاف المقوّمات الطبيعية والتاريخية التي تشكّل المؤهلات السياحية للجزائر
- دراسة وتحليل مجموعة من المعطيات الإحصائية المرتبطة بالقطاع السياحي

ـ دراسة وتحليل أهم الآثار الاقتصادية للقطاع السياحي في الجزائر

ـ عرض أهم المشكلات التي يواجهها القطاع السياحي، والتي تشكّل تحدياً للصناعة السياحية.

أولاً: المؤهلات السياحية للجزائر:
رؤية استكشافية لمن لا يعرف الجزائر

تبلغ مساحة الجزائر ٢,١٨٠,٧٤١ كلم٢، الأمر الذي يجعلها البلد الأوسع والأكبر أفريقياً، وهي من البلدان التي تطلّ على حوض البحر الأبيض المتوسط الذي يتميّز مناخه بالاعتدال.

تتشكل تضاريسها من أربع مجموعات طبيعية متميّزة، وهي: السلسلة الجبلية الساحلية والسهول، والهضاب العليا، وسلسلة الجبال الداخلية، ومنطقة الصحراء الكبرى وجبالها. كما يحتوي الساحل الجزائري على أنظمة بيئية وبحرية ساحلية قرب الغابات.

أما مناخها فيمتاز بثلاثة أنواع:

ـ مناخ متوسطي في الشمال.

ـ مناخ شبه جاف في منطقة الهضاب العليا.

ـ مناخ جاف أو صحراوي يخص جنوب البلاد.

ويوضح الشكل الرقم (١) الذي تظهر فيه الخريطة الجغرافية للجزائر، الموقع الاستراتيجي للجزائر ومختلف المناطق، والمساحات التي تتوافر عليها، والتي تشكل بحق مؤهلات سياحية بدرجة امتياز.

وحتى تتكوّن لدينا صورة واضحة عن الجزائر كرؤية استكشافية سياحية شاملة، قمنا بالتركيز على النقاط التالية:

١ ـ المناطق الساحلية.

٢ ـ المناطق الصحراوية.

٣ ـ المقوّمات الحموية (الحمامات المعدنية).

٤ ـ المعالم الأثرية والتاريخية للجزائر.

٥ ـ الأقطاب السياحية في الجزائر

٦ ـ المتاحات السياحية في الجزائر

الشكل الرقم (١)

الخريطة الجغرافية للجزائر

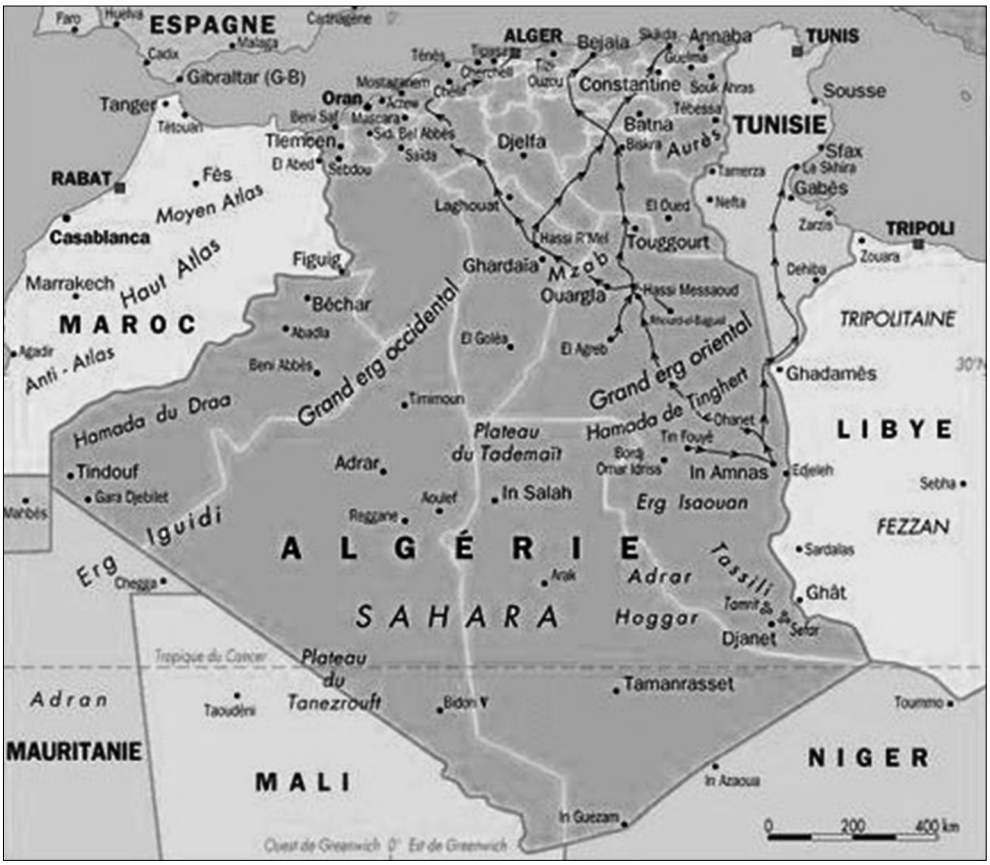

المصدر: موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية (الجزائر)، <http://www.mta.gov.dz/>.

١ ـ المناطق الساحلية

تتميز المناطق الساحلية في الجزائر بتنوع ثري ثراء الإرث الثقافي والحضاري، حيث يمكن توزيعها على النحو التالي:

ـ المنطقة الساحلية للقالة، وهي تحتوي على نظام بيئي، غابي وبحري، وبحيرات، وثروات حيوانية وغابية، وثروة مائية.

ـ حضيرة قورايا (بجاية) تمتد على مسافة ١٠ كلم على الساحل، وفيها مناظر رائعة.

ـ حضيرة تازة ـ معقد القبائل ـ المساحة البحرية لتقزيرت.

ـ الحضيرة الوطنية للشناوة، وهي تمتد على ٥٠٠ هكتار والجبل الساحلي للشناوة ومجموعة الجزر الصغيرة ... إلخ.

وكل هذه المساحات عبارة عن مواقع بحرية من الضروري الاعتراف بها وحمايتها، لأنها تعتبر مادة خاماً لأي بلد يسعى إلى صناعة سياحية حقيقية واستثمار سياحي مُجدٍ.

٢ ـ المناطق الصحراوية

تمتد على مساحة تفوق المليوني كلم^2 يمكن تقسيمها إلى ٥ مناطق:

ـ **غرداية (ميزاب)**: صنفت المعالم المعمارية والثقافية والتاريخية لهذه المنطقة ضمن التراث العالمي، وأهم مدنها بني يزقن، كما تحتوي على مجموعة مهمة من بساتين النخيل.

ـ **أدرار**: تعرف هذه المنطقة بتاريخ مختلف الثقافات ووجود القلاع القديمة.

ـ **أليزي**: الطاسيلي الواقع في أقصى الجنوب الشرقي، وتعرف هذه المنطقة بالحضيرة الوطنية للطاسيلي التي صنفت منذ عام ١٩٨٢ من طرف اليونسكو كتراث عالمي، وفيها كل العناصر الطبيعية والتاريخية والثقافية التي تجعلها منطقة سياحية بامتياز، فهي بمثابة متحف طبيعي مفتوح يتضمن أكثر من ١٥٠٠ رسم ونقش حجري.

ـ **تندوف**: تمتد على مساحة ١٦٨,٠٠٠ كلم مربع بكثافة سكانية تقدر بـ ٢٣,٠٠٠ نسمة موزعين على القصور القديمة، فهي شبه متحف في الهواء الطلق.

ـ **تمنراست (الهقار)**: تتميز الحضيرة الوطنية للهقار التي تم إنشاؤها سنة ١٩٨٧ بتضاريسها وثروتها الحيوانية والنباتية والنقوش التي تشكل امتيازات حقيقية للسياحة تشهد على الأزمنة الغابرة.

٣ ـ المقوّمات الحموية (الحمامات المعدنية)

ساهم المخطط الرئيسي الذي أعدّه القطاع تحت إشراف المؤسسة الوطنية للدراسات السياحية (ENET) على المستوى القانوني في تمكين المستثمرين الخواص والأجانب من استغلال ٢٠٢ منبع للمياه المعدنية يوجد معظمها في شمال البلاد، وهي موزعة كما يلي[(١)]:

ـ ١٣٦ منبعاً ذا أهمية محلية.

ـ ٥٥ منبعاً ذا أهمية جهوية.

ـ ١١ منبعاً ذا أهمية وطنية.

(١) انظر: القائمة التفصيلية للمحطات الحموية (Stations Thermals) في: «السياحة الحوية،» موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية (الجزائر)، <http://www.mta.gov.dz/>.

٤ ـ المعالم الأثرية والتاريخية للجزائر

تنفرد الجزائر بمعالم تاريخية وحضارية متنوّعة، وتعتبر من بين الدول التي تتوفر على المناطق الأثرية، وتظهر هذه الثروة في تصنيف اليونسكو لسبع مناطق أثرية ضمن التراث العالمي، وهي:

ـ وادي ميزاب.
ـ منطقة الطاسيلي.
ـ حي القصبة في الجزائر العاصمة.
ـ تيبازة.
ـ جميلة.
ـ تيمقاد.
ـ قلعة بني حماد.

ولهذا وجب تركيز الجهود وردّ الاعتبار وترقية التراث الثقافي، خاصة في المناطق الأكثر تضرراً.

٥ ـ الأقطاب السياحية في الجزائر

حدّدت دراسة المخطط الوطني للنشاط البيئي سبعة أقطاب اجتماعية وسياحية، إلى جانب إدراج التراث في الحياة الاجتماعية، والسياحية، والثقافية. هذه الأقطاب، من الغرب إلى الشرق، هي:

ـ **القطب السياحي**: وهران ـ تلمسان، ويشمل مناطق أثرية وتاريخية (مثل مدينة منصورة السياحية).

ـ **القطب السياحي**: شرشال ـ تيبازة ـ الجزائر ـ بومرداس ـ منطقة القبائل، ويشمل قرى، ومناطق طبيعية، وشواطئ.

ـ **القطب السياحي**: بجاية ـ جميلة ـ سطيف، ويشمل أثاراً رومانية، ومتاحف، وشواطئ، وحضيرة قورايا.

ـ **القطب السياحي**: عنابة ـ قالمة ـ سوق أهراس ـ الطارف، ويشمل الحضيرة الوطنية لمدينة الطارف وآثاراً رومانية.

ـ **القطب السياحي**: الأوراس ـ تيمقاد ـ قلعة بني حماد ـ بسكرة ـ بوسعادة، ويشمل آثاراً رومانية، وجبالاً، ومناظر طبيعية.

ـ **القطب السياحي**: غرداية ـ تيميمون، ويشمل العمران الصحراوي، وواحات النخيل، ووادي ميزاب، والقصور المعلقة.

ـ **القطب السياحي**: الطاسيلي ـ أهقار، وهو عبارة عن متحف طبيعي، وإرث حضاري عريق وزاخر.

تكتسي الحضيرة الوطنية في الأهقار في تمنراست أهمية بالغة ذات أبعاد متعددة، لما تزخر به من الكثير من الشواهد الطبيعية الحيّة التي ما زالت تعبّر على مدى آلاف السنين عن أسرار الوجود الإنساني

والحيواني والنباتي في هذه المنطقة من الجنوب الكبير، حيث يعود البعض منها إلى ما قبل ١٢ ألف سنة، بالإضافة إلى مناظر طبيعية خلابة، مثل غروب الشمس المصنّف الأفضل عالمياً.

ومن شأن هذه الأقطاب السياحية أن تستقطب الاستثمار السياحي إلى هذه المناطق، وما على السلطات إلا أن تؤدي دورها في الترقية الاستثمارية والإعلام والتعريف بهذه المتاحات من خلال القيام بصالونات وتظاهرات دولية.

٦ ـ المتاحات السياحية في الجزائر

تسمح المساحات الطبيعية والرصيد الثقافي، التاريخي والحضاري، المتنوع عبر مختلف مناطق الجزائر، بممارسة جل النشاطات السياحية المعروفة، ومنها[٢]:

- السياحة الساحلية أو الشاطئية.
- السياحة الصحراوية (الاستكشافية).
- السياحة الصحية أو المعدنية.
- السياحة المناخية (الريفية).
- السياحة الحضرية.
- السياحة الثقافية أو السياحة ذات الطابع الديني.
- السياحة الرياضية والشبابية.
- سياحة المؤتمرات والأعمال السياحية، مثل الصيد البحري والبرّي.

ثانياً: القطاع السياحي في الجزائر من منظور إحصائي

١ ـ عدد السياح المتدفقين إلى الجزائر

يعتبر تطور عدد السياح المتدفقين من بين أهم المؤشرات الدالة على تطور السياحة وازدهارها في أي بلد. وفي الجزائر فإن هذا المؤشر تطور بشكل إيجابي في الآونة الأخيرة، حيث تزايد عدد السياح المتدفقين إليها بغضّ النظر عن طبيعتهم، إذ يمكن الفصل بين السياح على النحو التالي:

- السياح الأجانب.
- السياح الجزائريون المقيمون في الخارج.

(٢) انظر ملف السياحة، في: **دليل الاستثمار في الجزائر ٢٠٠٦** (الجزائر: مطبعة حسناوي، ٢٠٠٦)، ص ١١٦، و«المادة ٣ من القانون ٠٣/ ٠١ المؤرّخ في ١٧/ ٢/ ٢٠٠٣ المتعلّق بالتنمية السياحية المستديمة،» **الجريدة الرسمية** (الجزائر)، العدد ١١ (١٧ شباط/ فبراير ٢٠٠٣).

ووفق الإحصاءات المصرح بها من قبل وزارة السياحة، فإن عدد السياح المتدفقين إلى الجزائر بلغ ٢,٣٩٤,٨٨٧ سائحاً، وذلك سنة ٢٠١١، أي بمعدل تطور قيمته ١٥ بالمئة مقارنة بسنة ٢٠١٠.

إلا أن اللافت للانتباه هو التطور الكبير في عدد السياح الأجانب غير الجزائريين، والذي تجاوز تسعمئة ألف سائح سنة ٢٠١١، مع معدل تطور لافت قدره ٣٧,٦٦ بالمئة مقارنة بسنة ٢٠١٠، وهذا له دلالة خاصة من حيث تحسن صورة الجزائر في الخارج، خاصة على المستوى الأمني[٣].

وقد تم تجميع الإحصاءات الخاصة بتدفق السياح الأجانب إلى الجزائر في المخطط التالي:

الشكل الرقم (٢)

عدد السياح المتدفقين إلى الجزائر سنة ٢٠١١

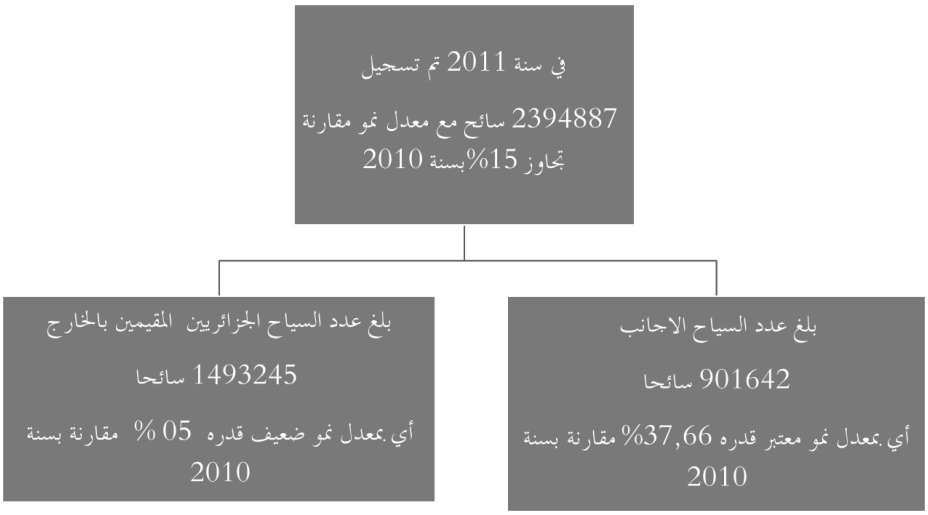

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مأخوذة من: موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية (الجزائر)، <http:// www.mta.gov.dz/>.

٢ ـ توزيع الأجانب بحسب الغرض من الزيارة

إن قدوم وافد السائح الأجنبي إلى الجزائر له أهمية خاصة[٤]، وقد حرصت الجهات المعنية على ضرورة استقطابه لما له من تأثير إيجابي في الاقتصاد بشكل عام، وفي موارد الدولة من العملة الصعبة

(٣) على الرغم من أهمية تطوّر هذا العدد مقارنةً بالسنوات الماضية، وبالنظر إلى المؤهلات السياحية للجزائر، فإن هذا العدد لا يزال ضعيفاً وبعيداً جداً عن الأرقام التي تسجّلها الدول الأخرى، كتونس والمغرب مثلاً، من دون الحديث عن فرنسا التي تجاوز عدد السياح فيها ٦٠ مليون سائح. انظر: *Yearbook of Tourism Statistics, Data 2007-2011* (New York: World Tourism Organization, United Nations, 2013), <http://publications.unwto.org/publication/yearbook-tourism-statistics-data-2007-2011-2013-edition>.

(٤) تستوجب بعض المفاهيم للسائح أن يكون أجنبياً.

بشكل خاص. وعليه، فقد تعددت الصور والأشكال التي يكون عليها الغرض من السياحة، فوفق المعطيات الحالية يمكن أن نجد الصور التالية:

- ترفيه واستجمام.
- سياحة الأعمال.
- المهمات الرسمية.

وبحسب إحصاءات وزارة السياحة والصناعة التقليدية، فإن النسبة الأعلى للسياح الأجانب تركّز على الترفيه والاستجمام بواقع ٧٠ بالمئة تقريباً، وتليها سياحة الأعمال، فسياحة المهمات بنسبة ضعيفة لا تتجاوز ١ بالمئة.

ويوضح الشكل الرقم (٣) توزيع السياح الأجانب بحسب الغرض من الزيارة، وذلك سنة ٢٠١١:

الشكل الرقم (٣)

توزيع السياح الأجانب بحسب الغرض من الزيارة سنة ٢٠١١

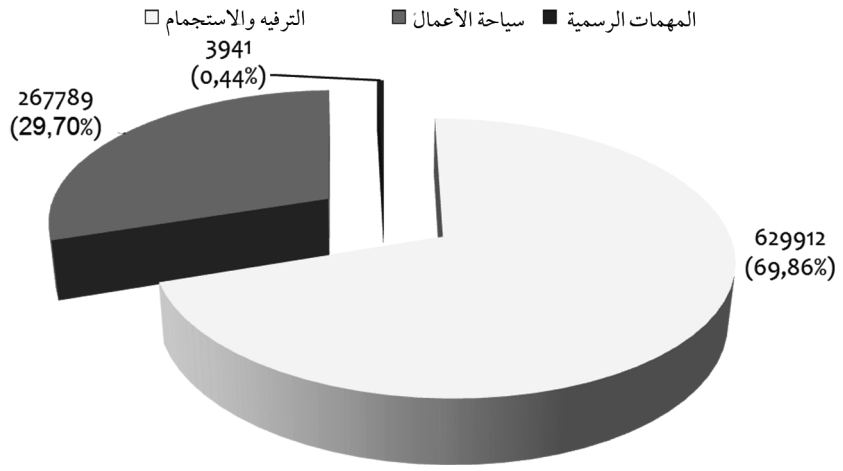

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مأخوذة من: موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية (الجزائر)، <http://www.mta.gov.dz/>.

٣ ـ تطور عدد السياح

من المعروف أن الجزائر عانت خلال ثمانينيات وتسعينيات القرن السابق عدة مشكلات اقتصادية وأمنية أثرت بشكل كبير في القطاع السياحي، بحيث أدى إلى انهيار مؤشرات السياحة، وذلك ما يمكن قراءته من خلال العدد الضئيل من السياح المتدفقين إلى الجزائر خلال هذه الفترة، إلا أنه مع بداية الألفية الجديدة تم تسجيل تطور لافت في عدد السياح المتدفقين إلى الجزائر، وهذا ما يوضحه الشكل الرقم (٤):

الشكل الرقم (٤)

تطور عدد السياح خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١١)

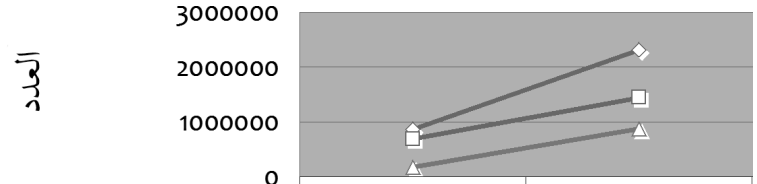

	2000	2011
المجموع	865984	2314493
الجزائريون المقيمون في الخارج	690446	1444690
مجموع الأجانب	175538	870000

المصدر: من إعداد الباحث بناء على معطيات مأخوذة من: موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية (الجزائر)، <http://www.mta.gov.dz/>.

نلاحظ من خلال الشكل الرقم (٤) أن الاتجاه العام لعدد السياح المتدفقين إلى الجزائر في ارتفاع مستمر، سواء تعلق الأمر بالجزائريين المقيمين في الخارج أو بالأجانب، أو حتى بالإجمالي، وذلك مرده بالدرجة الأولى إلى تحسن الأوضاع الأمنية في الجزائر خلال هذه الفترة.

٤ ـ المتاحات الفندقية في الجزائر

من بين أهم العوامل التي تساعد على النهوض بالسياحة في أي بلد هو ما يمكن توفيره من متاحات فندقية للسائح الأجنبي، ليس من حيث الكمّ فحسب، بل من حيث النوعية، والتنوع أيضاً، وبذلك فقط يمكن أن تتاح عدة خيارات للسائح تتماشى وقدراته المالية، وبالتالي يمكن استهداف فئة أكبر من السياح الأجانب، خاصة ذوي المداخيل المتوسطة والضعيفة. وفي الجزائر، وبناء على الإحصاءات المتعلقة بالمتاحات الفندقية، والقدرة على الاستيعاب، تم تسجيل أزيد من ٩٢,٠٠٠ سرير فندقي موزّعة بين القطاع العام والقطاع الخاص والمختلط.

إن ما تجدر الإشارة إليه من خلال هذه المعطيات هو ضعف الهياكل السياحية، وعدم قدرة البلاد على تلبية احتياجات السائح. ولا يتعلق الأمر هنا بالسائح الأجنبي فقط، بل حتى السائح المحلي الذي يجد صعوبات جمّة في إيجاد مكان للإيواء في المناطق السياحية في الجزائر وفق إمكانياته المالية(٥).

(٥) إن من يزور بعض البلدان الأجنبية والمعروفة بقدرتها على الجذب السياحي من أمثال فرنسا وتركيا والأردن وتونس وغيرها، يجد تنوعاً لافتاً للانتباه في المتاحات الفندقية، فبالإضافة إلى الكم الهائل من الفنادق ومدى تنوّعها، نجد أيضاً كمّاً هائلاً من الشقق والشقق الفندقية، وبمختلف المستويات السعرية.

الشكل الرقم (٥)

المتاحات الفندقية في الجزائر سنة ٢٠١١

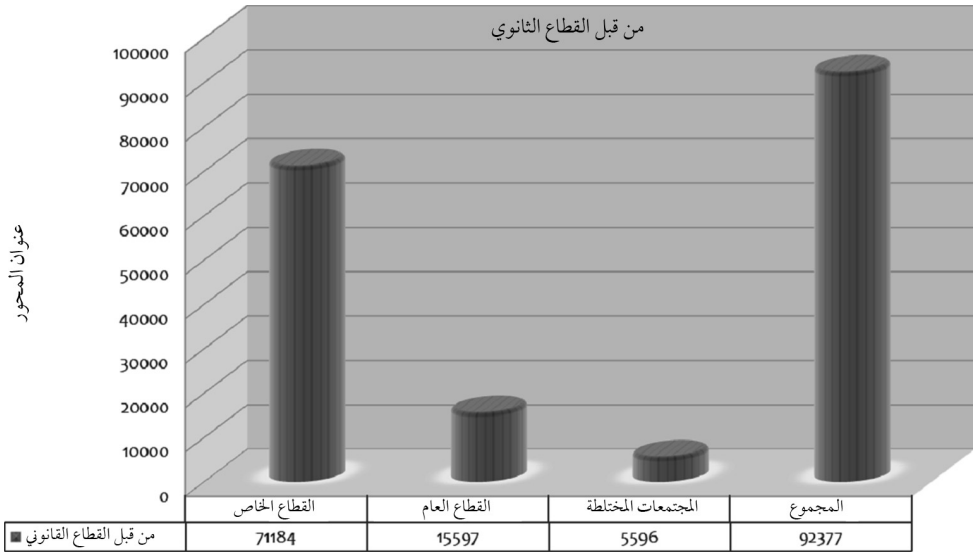

المصدر: خطة مديرية الجودة.

وبناء على المعطيات السابقة، نجد أن الجزائر تحتل مراتب متأخرة من حيث قدرة الاستيعاب الفندقي، بحسب مؤشرات القياس المستخدمة في تقارير منظمة السياحة العالمية (W. T. O.)، وفي العديد من الدراسات[٦].

وبتطبيق أحد هذه المؤشرات، وهو مؤشر ديفرت (TF)[٧] الذي يعطى بالعلاقة التالية:

$$TF = NP(100)/P$$

حيث إن: TF: مؤشر ديفرت، NP: عدد الأسرة، P: عدد سكان الدولة.

فإن نتيجة المؤشر هي: ٠,٢٥ وهو مؤشر له عدة دلالات أهمها:

- هو مؤشر ضعيف يدل على ضعف طاقات استيعاب السياح.
- يجعل الجزائر متخلفة في الترتيب العالمي بالمقارنة بالدول الأخرى[٨].

(٦) *International Trade Statistics 2000* (Paris: World Trade Organization, 2000), <http://www.wto.org/english/res_e/statis_e/stats2000_e.pdf>.

(٧) يقيس هذا المؤشر العلاقة الموجودة بين عدد الأسرة التي توفرها المنشآت الفندقية، وعدد سكان الدولة.

(٨) تمّ قياس هذا المؤشر من طرف الباحث بناء على معلومات وزارة السياحة الظاهرة في الشكل الرقم (٣) الذي يتضمّن عدد الأسرة (NP) البالغ ٩٢,٣٧٧، وعدد السكان (P) البالغ ٣٧,٠٠٠,٠٠٠ نسمة، وذلك سنة ٢٠١١.

ـ يدل على الركود في الاستثمار السياحي، بحيث لم يختلف المؤشر كثيراً عن نتيجة المؤشر لسنة ١٩٩٧ والبالغة آنذاك ٢٣ , ٠[٩].

ثالثاً: أثر الصناعة السياحية في الاقتصاد الجزائري

ينتج من الحركة السياحية في العالم تحرك وتنقل أكثر من مليار شخص خارج بلدانهم، وعليه، ينتظر من الصناعة السياحية في أي بلد مجموعة من الآثار الإيجابية في الاقتصاد، وفي المجتمع، من حيث تحسن موارد الدولة من العملة الصعبة، وزيادة فرص التشغيل والانتعاش الاقتصادي، وزيادة فرص الاستثمار[١٠]، والجزائر كغيرها من البلدان السياحية، استفادت من هذه الصناعة، وإن كانت الاستفادة محدودة إذا ما قمنا بعملية مقارنة على الأقل بدول الجوار.

سيتم التطرق إلى مختلف الآثار وأوجه الاستفادة من الصناعة السياحية من خلال التركيز على النقاط التالية:

١ ـ الأثر في التشغيل.

٢ ـ الأثر في الناتج الداخلي الخام.

٣ ـ الأثر في الإيرادات.

١ ـ الأثر في التشغيل

يعتبر القطاع السياحي من أهم القطاعات القادرة على خلق مناصب العمل، حتى وإن كانت موسمية، وفي الجزائر تمت ملاحظة تزايد مساهمة هذا القطاع في توفير مناصب العمل، والحد من تنامي نسبة البطالة.

تشير الإحصاءات المتعلقة بالتشغيل في هذا القطاع إلى نمو معتبر في عدد مناصب العمل التي وفّرها هذا القطاع، حيث انتقل العدد من ٨٢ , ٠٠٠ منصب إلى ٣٩٦ , ٠٠٠ منصب خلال الفترة الممتدة من سنة ٢٠٠٠ إلى ٢٠١٠، أي بمعدل زيادة قدره ٤٨٢ بالمئة. ويظهر الشكل التالي تطور مناصب العمل في القطاع السياحي خلال هذه الفترة.

وبحسب موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية الجزائرية، فقد بلغ عدد المناصب ٤٢٠ , ٠٠٠ لسنة ٢٠١٢[١١].

---

(٩) انظر: محمد بن مفرح القحطاني، «السياحة في الوطن العربي ودورها في دعم التكامل الاقتصادي،» **مجلة العلوم الاقتصادية** (كلية العلوم الاجتماعية والإدارية، جامعة الملك خالد ـ الكويت)، السنة ٣٠، العدد ٣ (٢٠٠٢)، ص ٤٧١ ـ ٤٧٢.

(١٠) Alaine Mesplier et Piere Bloc Duraffou, *Le Tourisme dans le monde* (Paris: edition Breal, 2011).

(١١) موقع وزارة السياحة والصناعة التقليدية (الجزائر)، <http://www.mta.gov.dz/>.

الشكل الرقم (٦)

تطور مناصب العمل في القطاع السياحي

خلال الفترة (٢٠٠٠ ـ ٢٠١٠)

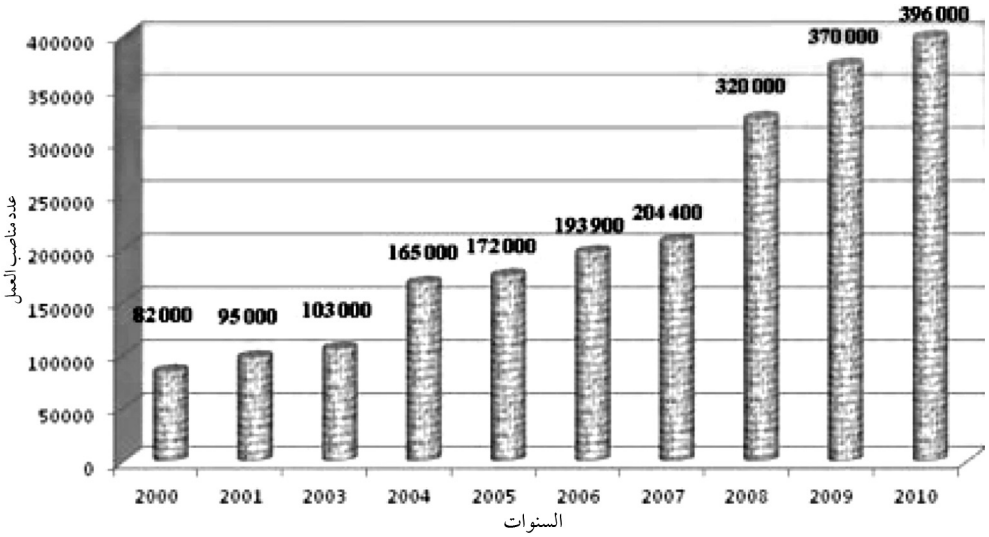

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر)، <http://www.ons.dz>.

٢ ـ الأثر في الناتج الداخلي الخام (بالمئة)

على الرغم من الجهود المبذولة لتحسين أداء القطاع السياحي في الجزائر، إلا أن مساهمته في الناتج الداخلي الخام لا تزال ضعيفة، حيث بلغت أعلى مستوى لها حدود ٢,٤ بالمئة سنة ٢٠٠٩، مع ملاحظة تذبذب في حصة القطاع السياحي من الناتج الداخلي الخام خلال الفترة ١٩٩٩ ـ ٢٠١٠، كما نلاحظ أنها بلغت أدنى مستوى لها سنة ٢٠٠٥ (انظر الشكل الرقم (٧)).

وما يجدر التشديد عليه في هذا الصدد هو ضعف مساهمة القطاع في الناتج الداخلي الخام، بالنظر إلى الجهود المبذولة من طرف السلطات العمومية من جهة، وبالنظر إلى المؤهلات السياحية التي تملكها الجزائر من جهة أخرى. فكما سبقت الإشارة لم تتعدّ نسبة ٢,٤ بالمئة في أحسن الأحوال، في حين تتجاوز نسبة المساهمة ١٠ بالمئة في دول الجوار.

الشكل الرقم (٧)

مساهمة القطاع السياحي في الناتج الداخلي الخام (PIB) (بالمئة) خلال الفترة (١٩٩٩ ـ ٢٠١٠)

المصدر: الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر)، <http://www.ons.dz>.

٣ ـ إيرادات القطاع السياحي

بحسب الديوان الوطني للإحصاء (ONS)، وبحسب وزارة السياحة والصناعات التقليدية، بلغت عائدات القطاع السياحي الجزائري ٤٣٠ مليون دولار، وذلك سنة ٢٠١٢، أي بمعدل زيادة قدره ٣٠ بالمئة مقارنة بسنة ٢٠٠٩[١٢].

وتعتبر هذه الإيرادات ضعيفة بالنظر دائماً إلى مؤهلات الاستثمار السياحي في الجزائر، وذلك لغياب استراتيجيا واضحة وبعيدة المدى ترتكز على اعتبار القطاع السياحي عنصراً مهماً من عناصر التنمية المستدامة.

رابعاً: تحديات الصناعة السياحية في الجزائر

أشرنا في ما سبق من الدراسة إلى أهمية الصناعة السياحية، والدور الذي يمكن أن تؤديه للمساهمة في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال توفير قدرة أكبر على جذب واستقطاب السياح الأجانب من جهة، ومن جهة أخرى تشجيع السياحة الداخلية عن طريق تحسين البنى والهياكل القاعدية الموجهة إلى تثمين وتطوير القطاع. ومن شأن ذلك كله أن يساعد على زيادة موارد الدولة من العملة الصعبة، وعدم مغادرتها البلاد بتوجه السياح المحليين نحو البلدان الأجنبية. بالإضافة إلى ذلك، فإن تطوير هذا القطاع من شأنه

(١٢) تمّ حساب معدل الزيادة من قبل الباحث بناء على معلومات موجودة في: الديوان الوطني للإحصائيات (الجزائر)، <http://www.ons.dz/index-ar.php>.

أن يساهم مساهمة فعالة في القضاء على العديد من المشكلات، ومن أهمها مشكلة البطالة، وذلك عن طريق تشجيع وتطوير المشاريع الاستثمارية السياحية.

وبالنظر إلى الأهداف المنشودة والمأمول تحقيقها، وبالنظر إلى الواقع العملي، نجد أن الصناعة السياحية لا تزال تعاني عدة مشكلات جعلت القطاع السياحي يعاني قصوراً في المساهمة الفعالة والحقيقية لتحقيق التنمية الاقتصادية.

فالشواهد تشير إلى أن مصدر كل هذه المشكلات هو الوضع الأمني في الجزائر الذي تدهور مع بداية تسعينيات القرن الماضي، إلا أن ذلك لا يعتبر مصدراً وحيداً لهذه المشكلات، حيث لا يزال القطاع يتخبّط في العديد من المشكلات، على الرغم من تحسن الأوضاع الأمنية، على الأقل في العشرية الأخيرة.

إن عدم وجود استراتيجيا حقيقية وواضحة، وقبل ذلك، رغبة سياسية فعلية[١٣] في جعل القطاع قطاعاً استراتيجياً، وليس ثانوياً، هو في نظرنا مصدر لكل المشكلات، وقد ترتب على ذلك وجود العديد من العوامل التي أدت، ولا تزال تؤدي إلى تدهور القطاع، كتدهور البنى التحتية. ويشمل ذلك ضعف قدرة الاستيعاب الفندقي وعدم تنوعها، وضعف شبكة المواصلات والاتصالات[١٤]، من دون أن ننسى غياب ثقافة سياحية عن المجتمع الجزائري، والتي بإمكانها أن تساهم بشكل فعال في تسويق المنتجات السياحية.

إن ما سبقت الإشارة إليه يؤدي إلى الحديث عن أن التحدي الحقيقي الذي يواجهه القطاع يمكن اختصاره في عدم وجود مجال واسع لتطوير الخدمات السياحية، فوجود كل الإمكانيات والمؤهلات السياحية الطبيعية من دون القدرة على توفير الخدمة سيؤدي إلى نتيجة حتمية، وهي سوء أداء القطاع.

على العموم، يمكن تلخيص المشكلات التي تشكل تحدياً كبيراً للقائمين على السياحة في الجزائر في النقاط التالية:

- الأمن والاستقرار.
- غياب ما يعرف بالشرطة السياحية[١٥].
- غياب الخدمات السياحية.

(١٣) لا يتوقّف نجاح السياسة في أي بلد على المعالم الجغرافية والترفيهية فحسب، بل أيضاً على مجموعة من العوامل السياسية والاقتصادية، فقرارات تثمين القطاع السياحي من عدمه هي نتيجة للتوجّه السياسي في الدولة. انظر: مسعود الناصر، «الدوافع السياسية للسياحة،» **دراسات العلوم الإنسانية والاجتماعية** (جامعة اليرموك ـ الأردن)، العدد ٤٦ (١٩٩٩).

(١٤) فمن غير المعقول للسائح الأجنبي الذي اعتاد على نمط استهلاكي معيّن، كاستخدامه للهاتف وأجهزة الكمبيوتر المنقولة التي توفر له إمكانيات الاتصال وإنجاز مختلف الأعمال عبر الإنترنت من خلال استخدام تقنيات الجيل الثالث، بل وحتى الرابع؛ من غير المعقول له التوجّه إلى بلد لا يوفّر له هذه الإمكانيات.

(١٥) تعرف العديد من الدول القوية سياحياً هذا النوع من الشرطة التي تتابع عن كثب أحوال السياح ـ خاصة الأجانب منهم ـ والسهر على عدم ارتكاب تجاوزات ومخالفات قانونية معهم بالشكل الذي يشوّه صورة الجزائر السياحية.

ـ ضعف قدرة الاستيعاب الفندقي وعدم تنوعها[١٦].
ـ غياب المعلومة السياحية وغياب المنشورات التوجيهية.
ـ غياب النظافة بشكل عام ونظافة الشواطئ بشكل خاص[١٧].
ـ قلة الأنشطة الترفيهية وعدم تهيئة الغابات.
ـ مشكلة التنقل والمواصلات، الأمر الذي تسبب في عزلة الكثير من المناطق السياحية.
ـ عدم تطور شبكة الاتصال.
ـ غياب الأنشطة التحسيسية التي من شأنها أن تساهم في الحفاظ على البيئة.
ـ ضعف مستويات المأكل وعدم وجود صرامة في التعامل مع الباعة الذين لا يحترمون تعليمات النظافة.
ـ غلاء الأسعار، خاصة في المناطق السياحية، وعدم تفعيل أجهزة الرقابة على الأسعار.
ـ غياب استراتيجيات تسويق المنتجات السياحية، خاصة على المستوى الدولي لاستقطاب السياح الأجانب.
ـ مشكلة السياحة الموسمية التي تعانيها الكثير من المناطق السياحية، حيث يكاد ينعدم السياح خارج المواسم نتيجة عدم تشجيع السياحة الداخلية، وعدم الترويج للمعالم السياحية والترفيهية غير المرتبطة بالموسم.

خاتمة وتوصيات

قدمنا من خلال هذا البحث رؤية استكشافية وإحصائية للصناعة السياحية في الجزائر، حيث تم تسليط الضوء على المؤهلات الطبيعية وقدرات الجذب السياحي التي تملكها الجزائر، والتي تميزت بالتنوع بقدر تنوع الطبيعة الخلابة، حيث تملك الجزائر مجموعة مهمة من المتاحات السياحية التي تتوزع بين الشمال والجنوب، وبين الوسط والشرق والغرب، فبالإضافة إلى الشريط الساحلي المتميز بشواطئه الخلابة، نجد سلسلة الجبال والغابات الخضراء المبهرة التي تتخللها وديان وجداول تسرّ الناظرين والسياح، أضف إلى ذلك الصحراء الشاسعة التي تشتهر بالرمال الذهبية وسلسلة جبال الطاسيلي التي تعتبر بحق عامل جذب سياحي للأجانب بدرجة امتياز.

وعلى غرار هذه الميزات الطبيعية، تزدهر الجزائر بتاريخ عريق يمتد من العصر الحجري إلى العصور المتوالية، والتي توالت معها مختلف الحضارات التي تركت بصماتها في الفكر والثقافة، وفي الصرح البنائي للجزائر.

(١٦) وهو ما تسبّب بشكل مباشر في غلاء الأسعار، خاصة بالنسبة إلى الشقق على الشريط الساحلي، حيث وصل إيجار بعض الشقق إلى ١٠٠٠٠ دج لليلة الواحدة.

(١٧) حيث تعتبر المناطق الساحلية، وتحديداً الشواطئ، أكثر المناطق جذباً للسياح، خاصة في ما يتعلّق بالسياحة الداخلية في الجزائر.

وبالنظر إلى كل هذه المؤهلات الطبيعية وعوامل الجذب السياحي، لاحظنا من خلال الدراسة، ومن خلال استعراض الجوانب الإحصائية، أن صناعة السياحة في الجزائر لا تزال تعرف الركود والتأخر، وأن السياسة المتّبعة ليست بمستوى الجزائر كواجهة سياحية، ودلائل ذلك كثيرة أهمها طاقة الاستيعاب الفندقي التي تم قياسها عن طريق مؤشر ديفرت (DF) الذي أثبت ضعفها الكبير.

ومن النتائج المتوصل إليها من خلال تحليلنا هي أن عدد السياح يعتبر قليلاً، وأن أغلبية السياح هم من الجالية الجزائرية المقيمة في المهجر، والذين لا يمكن تصنيفهم في زمرة السياح وفق أدبيات السياحة.

ومن النتائج أيضاً ضعف مساهمة السياحة في التشغيل، وفي الناتج الداخلي الخام، وفي إيرادات الجزائر من العملة الصعبة على الأقل، بالمقارنة بدول الجوار التي نتقاسم معها التاريخ نفسه، والعادات والتقاليد نفسها.

وقد أوضحت الدراسة مجموعة من المشكلات التي تشكّل تحدياً لصناعة السياحة تستوجب ضرورة مواجهتها في حال وجود إرادة سياسية لتثمين هذا القطاع، وعلى رأسها عدم وجود خدمات سياحية تتماشى ومتطلبات السائح الأجنبي في الألفية الثالثة.

وانطلاقاً من المشكلات المعروضة، نقترح العمل بمجموعة التوصيات التالية:

ـ تطوير الخدمات السياحية بما يتماشى وتطلعات السياح لزيادة القدرة على الجذب السياحي.

ـ تشجيع وتثمين السياحة الداخلية للحدّ من تدفق العملة الصعبة نحو الخارج.

ـ تحسين قدرات الإقامة الفندقية وتنويعها بما يتماشى ومستويات الدخل المختلفة.

ـ إشاعة الأمن والاستقرار، ومحاربة كل أشكال الاعتداء على السياح، وذلك عن طريق تأسيس الشرطة السياحية، كما هو الحال في العديد من الدول المتطورة سياحياً.

ـ ضرورة تحسين شبكة النقل والمواصلات.

ـ ضرورة تطوير شبكة الاتصالات.

ـ تحسين مستوى النظافة في الأماكن السياحية وغيرها، خاصة على مستوى الشواطئ، وتطوير ما يسمى بالسياحة الإيكولوجية التي بموجبها ينم الحفاظ على البيئة، وتحديد المساحات الخضراء كالغابات.

ـ ضرورة غرس ثقافة سياحية لدى المواطن الجزائري عن طريق الحملات التحسيسية والمنشورات.

ـ المزيد من الصرامة في حماية مناطق التوسع السياحي، ومنع أي استثمار غير سياحي فيها، تطبيقاً للقوانين الصادرة في هذا الخصوص.

ـ وأخيراً تشجيع وتحفيز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتوجيهها أكثر نحو القطاع السياحي، ومن شأن ذلك أن يساعد على خلق مناصب العمل من جهة، ومن جهة أخرى توفير الخدمات السياحية □

طلب أبحاث

تزمع الجمعية العربية للبحوث الاقتصادية، ومقرها القاهرة، عقد مؤتمرها السنوي الثالث عشر في شهر تشرين الثاني/ نوفمبر ٢٠١٤ تحت عنوان «**مستقبل الإقتصادات العربية في مرحلة ما بعد حركات الإحتجاج**».

والجمعية تهيب بجموع الاقتصاديين العرب من أعضائها، ومن غير أعضائها، لتقديم بحوثهم ودراساتهم المعمّقة من خلال ما يلي:

١ ـ المحور الأول: المتغيرات الإقليمية والدولية وانعكاساتها على الوطن العربي

٢ ـ المحور الثاني: مراجعة الأوضاع العربية الراهنة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً

ـ إطلالة عامة على الأوضاع الراهنة، سياسياً واقتصادياً واجتماعياً.

ـ التهديد المائي: الحالة العربية.

ـ أمن الطاقة: تحديات النضوب والفرص الجديدة.

٣ ـ المحور الثالث: السيناريوهات البديلة في التنمية والتكامل:

ـ نحو نموذج تنموي بديل في ضوء المتغيّرات العربية الراهنة.

ـ التكنولوجيا كمنطلق للتنمية والتكامل العربي.

٤ ـ المحور الرابع: الأمية والتعليم:

ـ التعليم كمدخل إلى التنمية.

٥ ـ المحور الخامس: الفقر والبطالة:

ـ الفقر وبرامج الحماية الإجتماعية: حالة مصر.

ويمكن إرسال المخطّط العام للبحث شاملاً اسم الموضوع، وخلفيته، وأهميته، وأهدافه، وعناصره، ومنهجيته، ومادته التحليلية، واستخلاصاته، ونتائجه، مرفقاً بها السيرة الذاتية للباحث، وذلك فى موعد غايته ٣٠ حزيران/ يونيو ٢٠١٤ على أن يصل البحث كاملاً إلى الجمعية ـ فى حالة قبول المخطط العام له من جانب اللجنة التنسيقية في الجمعية ـ فى موعد غايته ١٥ أيلول/ سبتمبر ٢٠١٤.

كما تتمنّى اللجنة التنسيقية على مقدّمى الأبحاث أن تتراوح صفحات البحث ما بين ٢٥ ـ ٣٠ صفحة بما فيها استشهادات واقتباسات الدراسة، وسوف تخضع البحوث المقدمة للتقييم من خلال لجنة منتقاة من أعضاء الجمعية المشهود لهم بالمهارة والحيدة.

علماً بأن الجمعية سوف تتحمّل نفقات سفر مقدمى الأوراق المقبولة من مقر إقامتهم إلى دولة انعقاد المؤتمر والعودة، وكذا إقامتهم خلال فترة إنعقاد المؤتمر.

أمين عام الجمعية	**رئيس مجلس الجمعية**
د. محمد إبراهيم منصور	**د. أحمد منير الحمش**